الأمم المتحدة

E/CN.3/2002/27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 December 2001
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والثلاثون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجال: الوفاء بالاحتياجات من إحصاءات التنمية البشرية

تقرير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحال التقرير بناء على طلب تقدمت اللجنة الإحصائية به في دورتها الثانية والثلاثين[(١)]. ويرجى من اللجنة تقديم المشورة بشأن نقط المناقشة الواردة في الفقرتين ١٣ و ٥٩.

* E/CN.3/2002/1.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٤ (E/2001/24)، الفقرة ٥٢ (د).

140202 130202 01-72286 (A)
0172286

تقرير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز		٣
أولا - مقدمة	١-١١	٣
ثانيا - الثغرات في تغطية البلدان	١٢-١٨	٦
ثالثا - نوعية البيانات	١٩-٢٦	٧
رابعا - مجالات السياسات المتسمة بالافتقار إلى البيانات	٢٧-٣٠	٩
خامسا - المسائل الإحصائية المشتركة بين مجالات السياسات	٣١-٤١	١٢
سادسا - التحسنات التي طرأت مؤخرا على الإحصاءات في تقرير التنمية البشرية	٤٢-٥١	١٤
سابعا - استنتاج	٥٢-٥٧	١٥

المرفق

المصادر الرئيسية للإحصاءات المستخدمة في تقرير التنمية البشرية		١٧
الجدول ١ من المرفق:المؤشرات المستخدمة في تقييم التقدم المحرز في اتجاه تحقيق مجموعة منتقاة من الأهداف الإنمائية للألفية (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١)		١٨

موجز

يفتقر ٢٩ بلدا، في مجال تحليل التنمية البشرية، إلى البيانات الأساسية التي يستلزمها دليل التنمية البشرية. ويفتقر عدد أكبر من البلدان، من بينها بلدان كبرى، إلى إحصاءات أساسية أخرى. وحيث توجد البيانات، تطرح نوعيتها مشكلة رئيسية. ومع أن مصادر البيانات في تحسن، فإن بعض مجالات السياسات، من قبيل الفقر والتعليم، تعتري البيانات المتعلقة بها ثغرات كبيرة جدا. كما أن المسائل الإحصائية الأخرى التي تشمل معظم مجالات السياسات، كتعادلات القوة الشرائية والديمغرافيا، بحاجة ماسة إلى تحسين من حيث نوعيتها وقابليتها للمقارنة ومداها. ويناقش هذا التقرير تلك المشاكل ويقترح بعض الأولويات من وجهة نظر تقرير التنمية البشرية باعتباره مستعملا للإحصاءات. ويبين التقرير أيضا الخطوات المتخذة في تقرير التنمية البشرية لتحسين استعماله للإحصاءات المتاحة. ويرد أخيرا موجز للاستنتاجات والتماس لآراء اللجنة الإحصائية بشأن ما يتعين القيام به.

وتتألف الورقة من سبعة فروع: يقدم الفرع ١ بعض المعلومات الأساسية ويصف طبيعة تقرير التنمية البشرية؛ ويناقش الفرع ٢ بعض البلدان التي يعتري البيانات المتعلقة بها فقر شديد، ويناقش الفرع ٣ نوعية البيانات، ويناقش الفرع ٤ مجالات السياسات التي تتسم بافتقار إلى البيانات، ويناقش الفرع ٥ بعض المشاكل الإحصائية الأخرى الشاملة لمجالات السياسات، ويصف الفرع ٦ بعض التحسنات التي طرأت على استعمال الإحصاءات في تقرير التنمية البشرية، ويقدم الفرع ٧ موجزا مقتضبا واستنتاجا.

أولا – مقدمة

مؤشر على حجم المشكلة

١ – في عدد عام ٢٠٠١ من تقرير التنمية البشرية، استُبعدت ٢٩ دولة عضوا في الأمم المتحدة من دليل التنمية البشرية بسبب الافتقار إلى البيانات (رغم صدور إضافة خاصة تتعلق بـ ١٢ من الـ ٢٩ بلدا، واستخدمت فيها بعض التقديرات الواسعة). فلا يستخدم الدليل سوى إحصاءات أساسية جدا (الناتج المحلي الإجمالي، تعادلات القوة الشرائية، التسجيل في المدارس، معرفة الكتابة والقراءة، العمر المتوقع عند الولادة)، وتُلتمس تقديرات بديلة من مصادر أخرى في حال انعدام أحد مكونات الدليل. ومن هذا المنطلق، يشير انعدام البيانات

الخاصة بـ ٢٩ بلدا إلى انعدام بيانات تتعلق بطائفة عريضة من مجالات السياسات. فمع أن دليل التنمية البشرية وغيره من المؤشرات المركبة التي يشتمل عليها تقرير التنمية البشرية لا يتناول سوى عدد قليل من الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، فإن المتطلبات من حيث البيانات المتعلقة بها لا تُستوفى بالشكل الكامل. فالتنمية البشرية مفهوم أوسع نطاقا، وانعدام البيانات الخاصة بدليل التنمية البشرية ليس سوى جزء بسيط من المشكلة. وقد حصلت تحسنات في العديد من أرجاء العالم، لكن انعدام البيانات لا يزال يشكل عائقا جديا في البلدان التي توجد بها حاجة ماسة إلى المعلومات.

تقرير التنمية البشرية تحليلي

٢ - يتمثل الغرض الرئيسي لتقرير التنمية البشرية في القيام بتحليل نقدي لحالة التنمية البشرية والاتجاهات السائدة في مختلف أصقاع المعمور، ويشمل ذلك موضوعا خاصا لكل سنة (كان موضوع عام ٢٠٠١ هو التكنولوجيات الجديدة، وموضوع عام ٢٠٠٢ هو ممارسة الحكم). ولذلك، يلتمس تقديم بيانات عن أكبر رقعة ممكنة من المعمور وعن العديد من جوانب التنمية البشرية، من الفقر وحقوق الإنسان والأمن الشخصي إلى الحكم الجيد.

٣ - ويركز تحليل التنمية البشرية على الناس لا على الاقتصاد، وكذلك حسب الاقتضاء، على النتائج لا على الإسهامات. وثمة أيضا وعي متزايد أن البيانات ليست لازمة للحكومات وصناع القرار الآخرين فحسب، بل إنها كذلك أمر أساسي في النقاش الديمقراطي.

٤ - إن مكتب تقرير التنمية البشرية ملتزم برصد وتعزيز التنمية البشرية داخل البلدان وفيما بينها وفي كل الأوقات. وتتيح عملية جمع البيانات من كل منطقة من مناطق العالم وعن جميع الموضوعات التي لها صلة بالتنمية البشرية، اكتساب نظرة عامة عن توافر الإحصاءات وعن بعض المفاهيم التي تشكل أساسها. وتتضمن هذه الورقة محاولة لتسليط الضوء على ما يعتبره المكتب بعض الاحتياجات الإحصائية الأكثر إلحاحا التي لم تلبَّ.

٥ - ويحتل تقرير التنمية البشرية مكانة بارزة، ويُقتبس منه على نطاق واسع، ويشكل بالتالي مصدرا هاما للمعلومات والتحليل عبر العالم. ومن هذا المنظور، وبوصفنا مستعملين للإحصاءات، تُناقش هنا الحاجة إلى إحصاءات أكثر أو أفضل.

الإحصاءات الهامة

٦ - إن الإحصاءات المطلوبة لقياس وتحليل التنمية البشرية هامة، ولكنها غير مقصورة على التنمية البشرية. فثمة حاجة إلى نفس البيانات في العديد من المجالات الأخرى.

٧ - وليس لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة للإحصاءات. ولا يقوم مكتب تقرير التنمية البشرية بجمع البيانات بشكل مباشر من البلدان، بل يعتمد في ذلك على مؤسسات دولية أخرى. ومن حسن الحظ أن الزملاء في تلك المؤسسات متعاونون جدا. وترد قائمة بمصادر المكتب الرئيسية في مرفق هذه الورقة.

المصادر في تحسن

٨ - يعرب المكتب عن تقديره للإحصاءات التي تُقدَّم إليه. فبدونها، ما كان لتقرير التنمية البشرية أن يكون كما عهدناه. ويشيد المكتب كذلك بالتقدم الهائل الذي تحقق في مجالات من قبيل الحسابات القومية، والفقر، وانعدام المساواة في الدخل، وانعدام المساواة بين الجنسين، والبيئة، وأنشطة القطاع غير الرسمي، وما إلى ذلك. ويعود الفضل في ذلك إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات دولية أخرى ويعود، بطبيعة الحال إلى البلدان نفسها وشركائها الثنائيين.

تصنيف بعض المشاكل المتصلة بالبيانات

٩ - ستُعالَج المشاكل ضمن أربعة محاور: أولا، البلدان التي تنعدم بشكل منتظم البيانات الأساسية الخاصة بها؛ ثانيا، يشار إلى بعض المسائل الهامة المتصلة بنوعية البيانات؛ ثالثا، ستُعالَج المشاكل المتصلة بمجالات السياسات التي تنعدم فيها البيانات؛ رابعا، ستُعالَج بعض المسائل الإحصائية التي تكون مشتركة بين القطاعات الإحصائية أو مجالات السياسات.

التماس المساعدة والمشورة من اللجنة الإحصائية

١٠ - يجري التركيز على بعض المشاكل الإحصائية الدولية من منظور تقرير التنمية البشرية بوصفه مستعملا للإحصاءات. وسيوفر العمل المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والخاص بتقرير الجمعية العامة السنوي عن الرصد على الصعيدين العالمي والقطري ومتطلبات المؤتمرات العالمية من حيث البيانات قائمة أطول من المؤشرات. ولا يسلط هذا التقرير الضوء إلا على عدد ضئيل من المجالات المحددة، وإن كان يركز أيضا على عدد من البلدان التي تنعدم فيها البيانات الأساسية جدا في العديد من مجالات السياسات. ويشار في الغالب إلى انعدام البيانات فحسب، وكذلك إلى مشاكل عديدة تتصل بنوعية البيانات المتاحة.

١١ - أي مؤشر من تلك التي ترد في القوائم الطويلة بالمؤشرات الفعلية أو المحتملة يستحق الأولوية؟ إن المكتب يود المساهمة في هذا النقاش، وسيكون ممتنا للجنة الإحصائية لو تفضلت بآرائها بشأن هذه المسائل، وبخاصة آراؤها بشأن ما يتعين القيام به.

ثانيا – الثغرات في تغطية البلدان

١٢ – وردت الإشارة أعلاه، إلى أن ثمة ٢٩ بلدا يتعذر الحصول حتى على بعض البيانات الأساسية الخاصة بها التي يستلزمها دليل التنمية البشرية، رغم صدور إضافة خاصة تتعلق بـ ١٢ منها واستخدمت فيها بعض التقديرات الواسعة. فبعض البلدان مثل سان مارينو وتوفالو لا يتعدى سكانها بضعة آلاف ولا يمكن أن نتوقع منها أن تكون لديها بيانات توازي بيانات بلدان أكبر حجما. غير أن بلدانا أخرى توجد على القائمة، ومن بينها أفغانستان وجمهورية كوريا الديمقراطية والصومال والعراق، بها من السكان ما يناهز ١٠ ملايين إلى ٢٠ مليون نسمة (يضم الجدول ٢٨ من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ قائمة بجميع البلدان الـ ٢٩ ويقدم بعض الإحصاءات عنها).

١٣ – وفيما يتعلق بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، فإن هناك إحصاءات أساسية متاحة لـ ١٤٦ بلدا؛ ولـ ٦٤ بلدا فقط فيما يخص مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس؛ أما بالنسبة للرقمين القياسيين للفقر البشري (١ و ٢) فالبيانات متاحة لما لا يتعدى مجموعه ١١٧ بلدا (يقارب عدد الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة ١٨٩).

١٤ – إن الأهداف الإنمائية للألفية تتعلق بالفقر، والجوع، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأمهات، ووفيات الأطفال، والمرض، والاستدامة البيئية. وقد قمنا، في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، بتقييم إجمالي للتقدم المحرز في التسعينات في اتجاه تحقيق أهداف منتقاة تتوافر بشأنها البيانات المتصلة بالاتجاهات. ويبين الجدول ١ من المرفق النطاق الذي غطاه هذا التحليل من حيث البلدان والسكان. ويقدم الجدول مثالا قويا آخر عن عدم كفاية النطاق الذي تغطيه البيانات الأساسية لإجراء تقييم شامل، ولا سيما في مجالي الفقر والتعليم.

١٥ – ولا يُقصد بذكر تلك البلدان انتقاد جهودها، كما لا ينم ذلك عن نقص في تفهم ما تتخبط فيه من مآزق. وتشدد الورقة المعروضة على اللجنة الإحصائية في دورتها الحالية والتي تناقش طلبات البيانات المتصلة باجتماعات مؤتمرات القمة العالمية (E/CN.3/2002/26) على أن تلبية طلبات البيانات تلك تقتضي إدخال قدر أكبر من التحسين على قدرات النظم الإحصائية للعديد من البلدان. ويتفق مكتب تقرير التنمية البشرية مع هذا الرأي.

١٦ – ويتعين على الأولويات الوطنية من حيث الإحصاءات أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكل البلد وخصائصه. فالملاريا، على سبيل المثال، تعد مشكلا خطيرا في بعض المناطق، في حين أنها ليست كذلك في مناطق أخرى. ولكن العديد من البلدان يفتقر إلى بيانات أساسية من قبيل الناتج المحلي الإجمالي، وتعادل القوة الشرائية، والتسجيل في المدارس، ومعرفة الكتابة والقراءة، والعمر المتوقع عند الولادة، وليست هذه بطبيعة الحال البيانات

الوحيدة المنعدمة. ومن الضروري وجود إحصاءات أكثر وأفضل إذا ما أريد تقييم وضع هذه البلدان واتجاهاتها في مجال التنمية البشرية. وتظهر الثغرات الموجودة في بعض الجداول في تقرير التنمية البشرية أن البلدان التي لديها أدنى دليل للتنمية البشرية تمتلك أيضا، بوجه عام، أدنى عدد من المجموعات الإحصائية ذات الصلة. ويفتقر العديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء (ومعظمها من بين أقل البلدان نموا) بشكل خاص إلى الكثير من البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات ذكية في مجال السياسات ولإجراء نقاشات عامة. ومن بين هذه البلدان بلدان مكتظة بالسكان من قبيل أنغولا وأوغندا والسودان والكونغو وملاوي.

١٧ - ويتضمن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/56/326 المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) فرعا خاصا معنونا ''تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا'' (ولا يفرد بالذكر أي منطقة أخرى). وعدا الحالة الخاصة لأوروبا الشرقية خلال السنوات العشر الأخيرة، فإن أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة التي شهدت تراجعا في نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأخيرة. كما أنها عرفت تراجعا في المجال ذاته خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة (انظر الجدول ١١ من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١.

١٨ - وفضلا عن معالجة نوعية البيانات والثغرات التي تعتري مختلف المجالات الإحصائية عبر العالم، يحتاج العديد من أقل البلدان نموا، وبخاصة تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، وبلدان أخرى إلى مساعدة مكثفة في بناء القدرة على توفير البيانات الأساسية اللازمة لا لسد احتياجات تقرير التنمية البشرية والمستعملين الدوليين الآخرين فحسب، بل كذلك للبلدان نفسها.

ثالثا - نوعية البيانات

١٩ - ثمة في بعض المجالات فارق باهت بين نوعية البيانات والثغرات في البيانات. فالبيانات قد تكون موجودة، ولكن نوعيتها يمكن أن تكون رديئة إلى درجة أنها تؤدي إلى التضليل بدل توفير المعلومات. وفي بعض الحالات، تكون البيانات المقدمة لنا مجرد تقديرات، أو قديمة، أو لا تخضع لأي معيار من المعايير المتفق عليها.

٢٠ - كما توجد تباينات عدة بين مجموعات البيانات التي تنشرها البلدان وتلك التي تنشرها المنظمات الدولية. وينجم بعض تلك التباينات عن التعديلات التي تدخلها الوكالات الدولية على البيانات لجعلها قابلة للمقارنة بين البلدان. غير أن بعضها يترتب على ورود البيانات من مكاتب وطنية حكومية مختلفة أو عن كون الوكالات الدولية لا تمتلك آخر البيانات المنقحة.

٢١ - ومن بين الأمثلة على تناقض البيانات داخل البلدان معرفة البالغين للكتابة والقراءة في منطقة البحر الكاريبي. ففي عام ١٩٩٥، كان المعدل المقدم بالنسبة لبليز في عام ١٩٩٢ هو ٩٦ في المائة. غير أن إحصاء السكان في بليز عام ١٩٩١ يشير إلى ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة، والتقدير الحالي فيما يتعلق بعام ١٩٩٧ هو ٧٥ في المائة. ويتمثل أحد المشاكل هنا في النزوع إلى طمس الفوارق بين المستويات ''الأساسية'' و ''العادية'' و ''الوظيفية'' لمعرفة الكتابة والقراءة. وعلى نفس المنوال، يمكن لتقديرات معرفة الكتابة والقراءة المستمدة من مختلف أنواع الدراسات الاستقصائية أو باستخدام منهجيات مختلفة أن تؤدي بدورها إلى نتائج مختلفة.

٢٢ - وفي ميادين أخرى، تُفضي المصادر المختلفة داخل بلد ما أيضا إلى تقديرات مختلفة. فتقديرات استهلاك الأسر المعيشية المستمدة من استقصاءات ميزانيات الأسر المعيشية، على سبيل المثال، تختلف في العادة عن التقديرات التي توفرها الحسابات القومية التي تتميز بكونها أكثر شمولية. ولا يطرح هذا الأمر مشكلا من حيث النوعية إلا عندما تُعامل البيانات كما لو أنها أُعدت بنفس الطريقة.

٢٣ - وهناك أيضا تباينات فيما بين البلدان. ومن الضروري، لدى مقارنة بيانات البلدان، أن تكون المعايير والمقاييس المستخدمة في إعدادها على درجة كبيرة من التماثل من بلد إلى آخر. ولكن الأمر ليس كذلك في غالب الأحيان في مجالات مهمة، من قبيل الحصول على المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية وحالات الولادة تحت إشراف موظفين صحيين مهرة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتباينات عبر الزمان، تعد قابلية المقارنة بدورها أمرا مهما، ولكن المصادر والأساليب قد تتغير، وبخاصة في البلدان النامية. فالدراسات المتعلقة بالفقر، على سبيل المثال، قد تعتمد على دراسات استقصائية تكون جد مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى بحيث يكون تأويل أي تغيير في النتائج غير ممكن.

٢٥ - وتميل التباينات بين الإحصاءات المنشورة على الصعيدين الدولي والوطني إلى تقويض جدواها ومصداقيتها. فمن الضروري وجود قدر أكبر من التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٦ - ومع ذلك، فإن نوعية البيانات ستتسم على الدوام ببعض التباينات والتنوع. ويتحتم على مستعملين مثلنا وعلى الوكالات الدولية التي تجمع البيانات من البلدان التحقق من المعلومات قدر المستطاع وكفالة أن تضم البيانات الفوقية المرافقة للإحصاءات المنشورة ملاحظات تتعلق بأي مواطن أخرى يشوبها الشك.

رابعا – مجالات السياسات المتسمة بالافتقار إلى البيانات

٢٧ – ثمة مجالات عدة في السياسات تعد الروابط بالتنمية البشرية فيها وثيقة جدا، وتكون فيها البيانات بل المفاهيم التي تشكل أساس المؤشرات الإحصائية، بالمقابل، متناثرة. فهناك، على سبيل المثال، عدة ثغرات على صعيد المفاهيم والبيانات في ميادين الأمن الشخصي، والاستبعاد والمشاركة الاجتماعيين، والمساواة في مجالات اجتماعية أخرى عدا الدخل، والتفاوت بين الجنسين، والأنشطة في القطاع غير الرسمي، والاستدامة البيئية.

٢٨ – ومع ذلك، وحتى في الحالات التي تكون فيها المفاهيم قد تأسست جيدا كما هو الشأن في مجال الفقر، تظل هنالك ثغرات عدة في البيانات. وقد أشير أعلاه إلى أنه لم يتسنَّ، بسبب انعدام البيانات الأساسية، حساب الرقمين القياسيين المركبين للفقر البشري (١ و ٢) إلا لما مجموعه ١١٧ بلدا.

٢٩ – وفي مجال التعليم، بالمثل، يعتري الكثير من البيانات الضعف أو تكون غير متوافرة، رغم أن العديد من المفاهيم على قدر جيد من الرسوخ. وفي مجال الصحة، ثمة العديد من المؤشرات المتصلة بالإسهامات وعدد أقل بكثير من مؤشرات النواتج أو النتائج. وتعد نوعية البيانات في هذه المجالات وغيرها أيضا مسألة خطيرة، كما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه.

٣٠ – وفيما يلي أمثلة لإحصاءات مستقاة من بعض هذه الميادين:

(أ) نسبة من هم دون مستوى معين من الدخل – إن المفاهيم فيما يتعلق بتدني مستوى الدخل، متطورة جدا ومتعددة، ولكن البيانات الأساسية لا تزال منعدمة بشكل قوي. وستكون الإحصاءات الوطنية الإجمالية كافية لبعض الأغراض لو كانت متاحة، لكن المطلوب بيانات مصنفة لمعالجة مسائل من قبيل الحرمان وانعدام المساواة في المجتمعات لكي نبين، على سبيل المثال، توزيع الدخل حسب أعداد الأسر المعيشية وحسب فئة الأسر المعيشية، أي عمر أو جنس رب الأسرة المعيشية مثلا. فمتوسط الدخل الفردي، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات عريضة مفيدة على مستويات الدخل، ولكن ثمة اختلاف كبير بين البلدان في توزيعها للدخل. كما أن توزيع الدخل يمكن أن يتغير بشكل كبير عبر الزمان. ومن بين مؤشرات الفقر المستخدمة على نطاق واسع بالنسبة للبلدان النامية عدد أو نسبة من يعيشون بدولار أو أقل في اليوم. غير أن هذه الإحصائية البسيطة نفسها غير معروفة بالنسبة للعديد من البلدان النامية (انظر الجدول ٣ من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١). وبالمقابل، فأحد المقاييس الأساسية للفقر في البلدان المتقدمة النمو هو نسبة الناس أو الأسر التي يقل دخلها عن ٥٠ في المائة من متوسط دخل الأسر المعيشية. وحتى هذه الاحصائية البسيطة ليست بدورها متاحة فيما يتعلق بالعديد من البلدان المتقدمة النمو (انظر

الجدول ٤ من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١). فقدر أكبر وأفضل من الإحصاءات المتعلقة بتوزيع الدخل فيما بين الأسر المعيشية أو الأفراد يحظى لدى المكتب بأولوية عالية، سواء فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو أو النامية.

(ب) التسجيل في المدارس ومعرفة الكتابة والقراءة – يتطلب تحليل التنمية البشرية، وجود بيانات عن التحصيل التعليمي وعن الوصول إلى المرافق التعليمية الملائمة. غير أن البيانات الوحيدة المتعلقة بالوصول إلى المرافق التعليمية والمتاحة عادةً فيما يخص العديد من البلدان تتعلق فقط بالتسجيل الإجمالي في المدارس، أي تتضمن أعداد التلاميذ المسجلين في المدارس، حسب المستوى التعليمي، دون أي معلومات عن أعمارهم أو عن ترددهم أو عدم ترددهم على المدارس أو عن مدى قدرة المدارس على أن توفر لهم مرافق تعليمية ملائمة. فمثل تلك التقديرات هي في الغالب مؤشرات ضعيفة عن ارتياد المدارس. فمن الطبيعي طلب صافي عدد المسجلين في المدارس، أي نسبة كل فئة عمرية من الأطفال المسجلين. ولرصد الأهداف الإنمائية للألفية، تتمثل المؤشرات الخاصة بالتعليم في صافي عدد المسجلين في المرحلة الابتدائية، والأطفال الذين يبلغون الصف الخامس (أي نهاية المستوى الابتدائي)، ومعرفة الشباب للكتابة والقراءة. وفي مجال انعدام المساواة بين الجنسين، تتمثل المؤشرات في نسب الفتيات قياسا إلى الفتيان في إجمالي التسجيل في المستويين الابتدائي والثانوي، ومعرفة الشباب من الذكور والإناث للكتابة والقراءة. وفيما يتعلق بصافي عدد المسجلين في المدارس الابتدائية والأطفال الذين يبلغون الصف الخامس من المرحلة الابتدائية، لا تتوافر مؤشرات الاتجاهات إلا لـ ٣٩ في المائة من سكان العالم (باستثناء البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) كما هو مبيَّن في الجدول ١ من المرفق. ويرد بيان بما تحقق في التنمية البشرية من حيث بعض الأهداف الإنمائية للألفية في الصفحات من ٢١ إلى ٢٥ من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١. وينبغي أن تعكس مقاييس معرفة الكتابة والقراءة التحصيل التعليمي المقارن، لكنها ليست كذلك في أغلب الأحيان، إذ إنها متباينة فيما بين البلدان. غير أن بعض البلدان لديها في الوقت الراهن قياسات أوضح لـ ''المعرفة الوظيفية للكتابة والقراءة'' تجرى، بشكل رئيسي، من خلال الدراسات الاستقصائية الدولية عن معرفة البالغين للقراءة والكتابة. وثمة، حتى مع وجود مثل هذه الدراسات الاستقصائية، بعض الصعوبات من حيث القابلية للمقارنة؛ ومع ذلك، فإنها أكثر قابلية للمقارنة من التقديرات التقليدية لنسب معرفة الكتابة والقراءة. وترد المؤشرات الخاصة بالتعليم في الأهداف الإنمائية للألفية أيضا ضمن المؤشرات اللازمة لاجتماعات مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وتحظى هذه المؤشرات بأعلى مكانة في هرم المؤشرات في الورقة المعروضة على الدورة الحالية الإحصائية والمعنونة ''تقييم للمؤشرات الإحصائية المستمدة من

اجتماعات مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''، وهي من إعداد أصدقاء الرئيس (E/CN.3/2002/26).

(ج) ضحايا الجريمة – إن انتشار الجريمة والخوف منها ووجود الثقة في سيادة القانون تعد من بين العناصر المهمة في مجالي الأمن الشخصي وحقوق الإنسان. ولكن من الصعب إجراء مقارنات في إحصاءات الجريمة والعدالة بين البلدان، أو حتى بين الفترات الزمنية داخل البلدان، بالنظر إلى الطريقة التي تصنف بها البلدان الجرائم (وترتبط في الغالب بالسياسات المتبعة في إدانة الجناة) وإلى ما تتسم به مسألة الإبلاغ عن الجرائم من تغيرات. فحدوث ارتفاع، حتى داخل بلد ما، في فئة معينة من الجرائم المُبلَّغ عنها لا تكون له بالضرورة علاقة بحصول تغير في عدد تلك الجرائم، بل ربما بما يطرأ من تغيرات على القوانين أو على المواقف السائدة تجاه مثل تلك الأنشطة الإجرامية واحتمال أن تكافحها الشرطة. والدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة برنامج دولي من الدراسات الاستقصائية الموحدة المعايير التي تُوجه فيها أسئلة إلى عينات عشوائية من الناس عن تجاربهم مع الجريمة، وهل جرى الإبلاغ عنها أم لا، وعن تجربتهم مع الشرطة، وعن مدى شعورهم بالأمن. وينسق تلك الدراسات معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وقد انطلق المشروع عام ١٩٨٩ وأجريت منذئذ ١٤٥ دراسة استقصائية في ٧١ بلدا. ولا يمكن إلا من خلال مثل هذه الدراسات الاستقصائية الحصول على معلومات تكون من جهة قابلة للمقارنة دوليا، ومن جهة أخرى ذات علاقة مباشرة بمن يقعون ضحية للجريمة أو يشعرون بالخوف من أن يصيروا من ضحاياها. غير أن تلك الدراسات لم تجر حتى الآن إلا في نحو ثلث بلدان العالم، وليس ثمة بالتالي من بيانات قابلة للمقارنة فيما يخص الثلثين المتبقيين. والطريقة التي يمكن بها سد الثغرات في البيانات في هذا المجال واضحة. ويرد بعض البيانات المأخوذة من تلك الدراسات الاستقصائية في الجدول ٢٠ من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١.

(د) الحكم الجيد وحقوق الإنسان – ممارسة الحكم هي موضوع تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، وقد شكلت حقوق الإنسان موضوع تقرير عام ٢٠٠٠. ويستعصي كلا المجالين في صميمهما على القياس، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى انعدام قدر معقول من الاتفاق بشأن المفاهيم والمعايير، وإلى أن أسئلة من قبيل ''كم من السجناء يتعرضون للتعذيب؟''، أو ''إلى أي درجة تتمتع وسائل الإعلام بالحرية؟''، أو ''ما مدى انتشار الفساد؟'' من غير المحتمل الإجابة عنها انطلاقا من الإحصاءات الرسمية. وليس ثمة منظمة دولية مسؤولة مسؤولية محددة عن موضوع ممارسة الحكم. وقد بذل البنك الدولي في السنوات الأخيرة جهدا كبيرا في سبيل وضع مقاييس موضوعية للحكم

(http://www1.worldbank.org/publicsector/indicators.htm). كما أن جهات أخرى، تشمل بشكل رئيسي منظمات غير حكومية ومنظمات دولية وباحثين، أنجزت عملا مفاهيميا ونشرت بعض المقاييس في السنوات الأخيرة. ولكن البيانات تختلف في نطاقها الزمني وفي تغطيتها للبلدان وتستند في الغالب، في الحالات التي تقدم فيها إحصاءات كمية، إلى بيانات نوعية. كما أن الاتحاد البرلماني الدولي يقدم بعض البيانات عن المشاركة السياسية وهياكل الديمقراطية. ويشير تقرير أصدقاء الرئيس المعنون ''تقييم للمؤشرات الإحصائية المستمدة من اجتماعات مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة'' (E/CN.3/2002/26) إلى أنه فيما يخص مجالات السياسات الجديدة من قبيل حقوق الإنسان والحكم الجيد، ليس ثمة أي مؤشرات ثابتة. وسيتطلب تحديد مؤشرات إحصائية في مجالات من ذلك النوع بعض الوقت، ولا بد من أن يشارك في العملية إحصائيون ومسؤولون عن السياسات. ويمضي التقرير ليوصي بأن تنشئ اللجنة الإحصائية فريقا لإعداد مؤشرات في تلك المجالات. وأن مكتب تقرير التنمية البشرية على استعداد للمشاركة في إجراء البحوث في مجالي حقوق الإنسان وممارسة الحكم.

خامسا - المسائل الإحصائية المشتركة بين مجالات السياسات

٣١ - ثمة عدة مسائل إحصائية مشتركة بين مجالات السياسات. وتشكل نوعية البيانات على العموم، كما نوقش أعلاه، الهاجس الرئيسي. وتعد قابلية الإحصاءات للمقارنة (داخل البلدان، ومن بلد إلى آخر، وعبر الزمن) من الضروريات الأساسية لإجراء أي تحليل لحالة التنمية البشرية والاتجاهات السائدة في العالم. وبالرغم من التطورات التي حصلت في المعايير الدولية ومن تزايد اعتمادها في العديد من المجالات، فلا يزال ثمة ثغرات كبيرة جدا.

٣٢ - ومن بين المسائل المهمة أيضا بالنسبة إلينا وجود حاجة إلى بيانات تُستخدم في تحويل الإحصاءات الأولية إلى معلومات تكون أكثر قابلية للمقارنة أو أكثر جدوى. ويُناقش هنا مثالان يتمثل أحدهما في تعادلات القوة الشرائية، والآخر في التقديرات والإسقاطات السكانية.

تعادلات القوة الشرائية

٣٣ - لمقارنة أية بيانات ذات طابع نقدي بين بلد وآخر، لا بد من تحويل العملات المحلية إلى عملة موحدة لكي يتسنى إجراء مقارنة ''حقيقية'' بين الإحصاءات، أي تحويلها إلى معطيات تتيح مقارنة القوة الشرائية للمبالغ. وتهدف جداول تعادلات القوة الشرائية المستمدة من برنامج المقارنات الدولية إلى توفير أدوات التحويل اللازمة.

٣٤ - وتستخدم تقارير التنمية البشرية تعادلات القوة الشرائية منذ طبعتها الأولى عام ١٩٩٠. ففي دليل التنمية البشرية، على سبيل المثال، يُحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق استخدام تعادلات القوة الشرائية لتحويل تقديرات هذا الناتج. وقد استخدم مكتب تقرير التنمية البشرية ووكالات عديدة أخرى تعادلات القوة الشرائية على نحو متزايد خلال السنوات العشر الأخيرة. ويستخدم تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ تعادلات القوة الشرائية بشكل منتظم لمقارنة البيانات الاقتصادية والمالية فيما بين البلدان.

٣٥ - والمبرر المفاهيمي لاستخدام تعادل القوة الشرائية واضح، إذ ليس ثمة بديل ناجع يفي بمعظم الأغراض. ولكن ثمة مشكلتان عمليتان، تتمثل إحداهما في أن البنك الدولي لم يتمكن من تقدير تعادل القوة الشرائية بشكل مباشر (باستخدام بيانات دراسات استقصائية خاصة للأسعار) إلا لما مجموعه ١١٨ من الاقتصادات الـ ٢٢٠ البارزة في العالم. وتحتم استخدام التقنيات الانحدارية فيما يخص البلدان الأخرى، على أساس أن البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية مماثلة من حيث خصائصها وهياكلها الاقتصادية للبلدان غير المشمولة.

٣٦ - وتتمثل المشكلة الثانية المتصلة بتعادل القوة الشرائية في نوعية البيانات المتعلقة بالإسهامات ونوعية النتائج. فمن الصعب جوهريا تقدير المعدلات النسبية للأسعار عبر الزمن أو المكان، وستظل النتائج بالتالي، حتى في وجود مستوى أفضل من البيانات المتصلة بالإسهامات، عرضة لهوامش خطأ واسعة، وبخاصة لدى إجراء المقارنة بين بلدان على درجة كبيرة من الاختلاف من حيث العادات الشرائية ومستويات الدخل. ومع ذلك، فإن ثمة تسليما بأن تعادل القوة الشرائية يمكن أن يتحسن كثيرا إذا ما تحسنت الإسهامات والمنهجيات.

٣٧ - وتدل أهمية تعادل القوة الشرائية في التحليل الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة إدخال تحسينات على مثل هذه البيانات. وثمة إقرار بهذا الأمر، ويقود البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية الجهود الدولية الرامية إلى توفير القدر الإضافي اللازم من الدعم المؤسسي والمالي. وإننا بدورنا ندعم هذه المبادرة.

الإحصاءات السكانية

٣٨ - يستخدم تقرير التنمية البشرية بعض البيانات الديمغرافية كمقاييس مباشرة للتنمية البشرية. وتشمل تلك البيانات العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الرضع، والخصوبة، والإعالة. ولكن البيانات الديمغرافية التي يستخدمها المكتب في معظم الأحيان هي تقديرات

وإسقاطات سكانية. وتُستخدم هذه البيانات في جميع مجالات التنمية البشرية بوصفها، في الغالب، عوامل مشتركة أو نقط قياسية في تجميع البيانات.

٣٩ - ويبرز اعتمادنا على البيانات السكانية في العديد من المجالات بعض التباينات، وبخاصة بين التقديرات التي تستخدمها مختلف الوكالات الدولية التي نعتمد عليها. ففي دليل التنمية البشرية، على سبيل المثال، يُستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما حدده البنك الدولي (الذي يستخدم مجموعة واحدة من البيانات السكانية)، ولكن هناك مجموعة مختلفة من التقديرات السكانية فيما يتعلق بالعناصر الأخرى المكونة لدليل التنمية البشرية. وبإمكاننا أن نؤسس معاييرنا على مجموعة واحدة من التقديرات السكانية، ولكن بياناتنا المنشورة المتعلقة بـ ''نصيب الفرد'' ستكون عندئذ غير منسجمة مع تلك التي تنشرها الوكالات المقدمة للبيانات.

٤٠ - وزاد من الاضطراب وقع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التقديرات والإسقاطات السكانية. فقد لجأت بلدان عديدة إلى المكتب للاستفسار عن أوجه تأثر معدلات العمر المتوقع عند الولادة والمنهجية المستخدمة. ولكن لا يبدو أن ثمة اتفاقا بعد بين الوكالات الدولية.

٤١ - ويعطي تقرير أصدقاء الرئيس المذكور أعلاه حالة ''الأولوية العليا'' لتقديرات السكان حسب الفئة العمرية.

سادسا - التحسنات التي طرأت مؤخرا على الإحصاءات في تقرير التنمية البشرية

٤٢ - نوقش حتى الآن في هذه الورقة انعدام الإحصاءات ونوعية الإحصاءات في بعض المجالات. ونورد في هذا الفرع وصفا لما بذلناه مؤخرا من جهود في سبيل تحسين استخدامنا للإحصاءات الموجودة في ضوء تقرير أصدقاء الرئيس (E/CN.3/2001/18) الذي ناقشته اللجنة الإحصائية عام ٢٠٠١.

٤٣ - وسبق أن أشير أعلاه إلى أن تعادلات القوة الشرائية تستخدم الآن بشكل أكثر انتظاما في كافة مراحل التقرير.

٤٤ - ويجري العمل الآن بانتظام مع الوكالات الدولية التي يعتمد عليها المكتب في الحصول على البيانات. ويشمل ذلك القيام بزيارات إلى مكاتبها حول العالم لمناقشة الإمكانيات المتاحة والاتفاق معها مقدما بشأن البيانات التي يُحتمل أن نكون بحاجة إليها.

٤٥ - ونعمل أيضا بشكل أوثق مع المجتمع الإحصائي الدولي جماعيا من خلال اللجنة الإحصائية، ومن خلال اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة (لجنة التنسيق الإدارية سابقا)، التي يشارك فيها رؤساء أقسام الإحصاءات في الوكالات.

٤٦ - كما استعرض المكتب المبادئ العامة التي تحكم استخدام الإحصاءات في تقرير التنمية البشرية، سواء في فصوله التحليلية أو في الجداول الإحصائية.

٤٧ - ويتيقن المكتب أيضا من أن جميع مصادر البيانات ممرجعة بشكل كامل، ويقدم ملاحظات في الحالات التي يشوب فيها دقة البيانات بعض الشك.

٤٨ - وهناك الآن هيئة استشارية إحصائية تتألف من خبراء إحصائيين واقتصاديين وتجتمع لتقديم المشورة إلى المكتب بشأن مختلف جوانب الإحصاءات في تقرير التنمية البشرية.

٤٩ - كما كان من حظ المكتب وجود مستعرضين من نظرائنا يدققون الإحصاءات في الفصول التحليلية والجداول. ويعد هذا الأمر بمثابة عملية دعم قوية في تقرير يستخدم العديد من الإحصاءات.

٥٠ - كما أن كبير المستشارين الإحصائيين بالمكتب يتعاون في جميع الجوانب المتصلة باستخدام الإحصاءات في تقرير التنمية البشرية.

٥١ - إن النتائج إيجابية، ولكن الأمر يعود إلى مستعملي تقرير التنمية البشرية في الحكم على نجاح أو فشل الجهود الإضافية المبذولة في تحقيق التحسينات الكبرى المنشودة. وعلى أية حال، فإن الجهود ستتواصل بلا توان لتحقيق التحسن.

سابعا - استنتاج

٥٢ - يسلط هذا التقرير الضوء على بعض المشاكل الإحصائية الدولية الأكثر حدة من منظور مكتب تقرير التنمية البشرية. وقد تطرقنا إلى انعدام ونوعية البيانات المتاحة. ويشدد المكتب بشكل خاص على الاحتياجات التالية: أي مؤشر من المؤشرات الفعلية أو المحتملة الواردة في القوائم الطويلة يستحق الأولوية؟ ويود المكتب المساهمة في هذا النقاش، وسيكون ممتنا للجنة الإحصائية لو تفضلت بآرائها بشأن تلك المسائل، وبخاصة بشأن ما يتعين القيام به.

٥٣ - وفضلا عن معالجة نوعية البيانات والثغرات التي تعتريها في مختلف الميادين الإحصائية عبر العالم، فإن بلدانا عديدة تقع في أفريقيا جنوب الصحراء (معظمها من أقل البلدان نموًا)

وبعض البلدان الأخرى تحتاج إلى مساعدة مكثفة في بناء القدرة على إعداد البيانات الأساسية التي يكون تقرير التنمية البشرية ومستعملون دوليون آخرون والبلدان نفسها بحاجة إليها.

٥٤ - وتميل التباينات بين الإحصاءات المنشورة على الصعيدين الدولي والوطني إلى تقويض جدوى تلك الإحصاءات ومصداقيتها. ومن الضروري وجود قدر أكبر من التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٥ - وسيعتري نوعية البيانات على الدوام بعض التباينات والاختلاف. ويتحتم على مستعملين مثل المكتب وعلى الوكالات الدولية التي تقوم بجمع البيانات من البلدان التحقق قدر الإمكان من المعلومات وكفالة أن تتضمن البيانات الفوقية المرافقة للإحصاءات المنشورة ملاحظات تتعلق بأي مواطن أخرى غير متيقن منها.

٥٦ - وشدد المكتب على تزايد الطلب على إحصاءات أفضل في مجالات أساسية من التنمية البشرية، من قبيل الفقر وانعدام المساواة في الدخل والتعليم، وكذلك على الاحتياجات الملحة للتطوير المفاهيمي والتجريبي في مجالات ملحة متصلة بالسياسات، من بينها الأمن الشخصي، وحقوق الإنسان، وممارسة الحكم، والمساواة والمشاركة الاجتماعيان، والبيئة. وشددنا أيضا على ضرورة تحسين نظم التحويل الدولية، وبخاصة تعادلات القوة الشرائية، الضرورية لإجراء تقييم شامل.

٥٧ - إن الحاجة إلى البيانات ليست فريدة، بل تتقاسمها جهات أخرى عديدة. ويزيد الحافز الجديد الذي أوجدته الأهداف الإنمائية للألفية واحتياجات مؤتمرات القمة العالمية من البيانات من الرغبة في الحصول على إحصاءات أكثر وأفضل. وسيسرنا تلقي آراء اللجنة الإحصائية بشأن هذه المسائل، وبخاصة بشأن الحلول الممكنة.

المرفق

المصادر الرئيسية للإحصاءات المستخدمة في تقرير التنمية البشرية

مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

الاتحاد البرلماني الدولي

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

دراسة لكسمبرغ للدخل

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

معاهدات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام (مجموعة معاهدات الأمم المتحدة)

شعبة السكان بالأمم المتحدة

شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة

البنك الدولي

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الجدول ١ من المرفق: المؤشرات المستخدمة في تقييم التقدم المحرز في اتجاه تحقيق مجموعة منتقاة من الأهداف الإنمائية للألفية (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١)

	المؤشر	عدد البلدان التي شملها التقييم[أ]	النسبة المئوية من سكان العالم الذين شملهم التقييم[ب]
الفقر المدقع	معدل النمو في متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٠-١٩٩٩، ورقم غيني القياسي، ١٩٩٠-١٩٩٩	٨٥	٧٧
الجوع	النسبة المئوية لمن يعانون سوء التغذية، ١٩٩٠-١٩٩٢ و ١٩٩٦-١٩٩٨	٨٦	٧٣
الماء الصالح للشرب	نسبة الأشخاص الذين يحصلون على مصادر مائية محسنة، ١٩٩٩	١٣٣	٨٢
تعميم التعليم	صافي نسبة المسجلين في المدارس الابتدائية، ١٩٩٠ و ١٩٩٥ - ١٩٩٧	٥٨	٣٩
	النسبة المئوية للأطفال الذين يبلغون الصف الخامس، فئة ١٩٩٥	٨٣	٣٩
المساواة بين الجنسين	نسبة الفتيات إلى الفتيان في المدارس (إجمالي معدل تسجيل الفتيات قياسا للفتيان)، ١٩٩٠ و ١٩٩٥-١٩٩٧		
	الابتدائي	٨٨	٦٣
	الثانوي	٨٥	٦٤
الأمهات	معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي)، ١٩٩٥	١٤٥	٨٥
وفيات الرضع والأطفال	معدل وفيات الرضع (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)، ١٩٩٠ و ١٩٩٩	١٥٩	٨٥
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)، ١٩٩٠ و ١٩٩٩	١٥٩	٨٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ملاحظة تقنية، الجدول ٣-١، الصفحة ٢٤٧.

(أ) باستثناء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المرتفعة الدخل.

(ب) يشير إلى حصة سكان العالم.